بين كبار التجار والمستوردين وبين تجار المفرق . وكذلك المحلات الكبيرة التي كانت تخدم بشكل اساسي « زوار » القطاع . مضافا لذلك المحلات الصغيرة التي كانت تبيع بالمفرق وعلى هامش هذا النمو ، شهد قطاع الخدمات والذي كان وثيق الصلة بالقطاع التجاري ، نموا مشابها .

ولو استبعدنا المحلات التجارية التي كانت تبيع بالمفرق ، باعتبار انها موزعة بشكل عادل تبعا لتوزع المستهلكين ، فان ما تبقى من نشاطات تجارية او مرتبطة بها قد تركز اكثر فأكثر في مدينة غزة في الدرجة الاولى ، وفي مدينة خان يونس في الدرجة الثانية . وفي هاتين المدينتين كان يتركز عام ١٩٦٤ ، ٧٢٪ من السكان الاصليين ، والذين كانوا يمولون هذه النشاطات بالطاقة البشرية اللازمة ، وبالمقابل فقد أدى النشاط التجاري في مدينة غزة الى ارتفاع مذهل في اسعار الاراضي الصالحة للبناء وخصوصا في المناطق التجارية ، بحيث رفع تلقائيا سعر ممتلكات المواطنين الاصليين . العقار الذي اعتبر صاحبه لاجئا اقتصاديا في ٤٩/٤٨ اصبح ذا قيمة كبيرة في الستينات بعد الضغط المتزايد على اراضي البناء وارتفاع اسعارها والمضاربات التي كانت تشهدها . هذا بالاضافة الى ان اصحاب المحلات التجارية ، او الاماكن التي تحولت فيما بعد لمحلات تجارية هم من المواطنين الاصليين ، الامر الذي سهل عليهم امكانية التحول الى تجار ، ولو بالمفرق ، اكثر من امكانية اللاجئين . اضافة الى ان زوار القطاع كانوا يفدون الى العاصمة او الى خان يونس للعديد من الاعتبارات ، بما يعنيه هذا من توفر عدد من المشترين لا يتوفر للمحلات الموجودة في المخيمات . واضافة الى موضوع ملكية المحل التجاري ، فهنالك التسهيلات المالية التي كانت تقدم للتجار ، بما للروابط الاجتماعية والعائلية من دور على هذا الصعيد اضافة الى مصادر التمويل الداخلي . وهي في مجملها عناصر تعمل لصالح المواطنين الاصليين . وخصوصا المقيمين في مدينتي غزة وخان يونس .

ولا يختلف الامر على صعيد الزراعة ، فالملكيات الكبيرة كانت قاصرة على الملاك الكبار ، واما الملكيات الصغيرة ، ولاسباب تعود الى ما قبل ١٩٤٨ ، فقد كانت مركزة بشكل رئيسي بيد المواطنين الاصليين . كان الفلاح الفلسطيني يملك في القرية منزلا ، وبضع دونمات ، لم تكن تساوي شيئا يذكر في الحياة الاقتصادية للاسرة الفلاحية في فترة الخمسينات ، ولكنها اصبحت ذات قيمة مختلفة بعد ريها وتشجيرها . وعلى الرغم من استغلال المالك الكبير للمالك الصغير ، والذي بقي وضعه ، كما وصفه الحاج راغب العلمي « لا يغير الهدمة من عام لعام » فان هذا لا يعني ان اوضاع المالك الصغير ستبقى هي نفسها اوضاع « اللاجيء » الذي لا يملك اي وسيلة من